

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : من أزمة الوجود إلى تضارب التنظير

Corporate Social Responsibility: From crisis of existence to conflicting theorizing

مهدي عيرش^{1*}، ا.د كريمة تشوافت²،

¹ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر) mehdi.aireche@univ-alger2.dz

² جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر) karima.tachouaft@univ-alger2.dz

تاريخ النشر: 2025/06/10

تاريخ القبول: 2025/05/20

تاريخ الاستلام: 2024/10/29

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح موقع المسؤولية الاجتماعية في الفكر الاقتصادي عامة، وكيف أن مسارها وتطورها قد عرفا معارضة شديدة من الذين يرفضون دورا اجتماعيا للمؤسسة الاقتصادية، وكيف شكل هذا الرفض أزمة فكرية، كان لها فضل في تطوير هذا المجال.

عرف البحث في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إثر هذا السّجال، بلورة اتجاه نظري رافض تماما لوجودها، تجسد في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، سرعان ما تم الرد عليه في مجال الاقتصاد بنظرية الاعتماد على الموارد وسوسيولوجيا عبر المؤسساتية الجديدة، ثم جاءت نظرية أصحاب المصالح لتهيمن على المجال النظري المفسر للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمعترف بها، وتعزز مكانتها ضمن أهم مظاهر الثنائية: مؤسسة اقتصادية / مجتمع.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، المؤسساتية الجديدة السوسيولوجية، أصحاب المصلحة، الاعتماد على الموارد.

Abstract:

This paper seeks to clarify the position of corporate social responsibility in economic thought in general, and how its trajectory and development have known strong opposition from those who reject a social role for the firm, and how this rejection constituted an intellectual crisis that was instrumental in the development of this field.

* المؤلف المرسل: مهدي عيرش

Following this debate, the research on CSR crystallized into a theoretical trend that completely rejected its existence, embodied in the neoclassical economic theory, which was soon answered in the field of economics by the theory of resource dependence and sociology through the new-institutionalism, then came the role of management by means of stakeholder theory to dominate the theoretical field explaining CSR, consolidating its position among the most important manifestations of dualism: Firm/Society.

Keywords: corporate social responsibility; neoclassical economic theory; the sociological new-institutionalism; stakeholders; resource dependence.

1. مقدمة:

إذا كان مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديثاً نسبياً نظراً لحدثة الدراسات المتعلقة به، والاهتمام المتأخر به من قبل المؤسسات، فإنّ الانشغال بالنتائج المترتبة عن نشاطات هذه الأخيرة وبانعكاساتها الاقتصادية والتي تشكل لب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو انشغال قديم. فقد شكل ظهور الأخلاقيات الصناعية أولى مظاهر هذه المسؤولية، التي كانت انطلاقاً أمريكية في هذه المرحلة والتي توافقت منتصف القرن 19 عبر ممارسات تقوم بها المؤسسات الاقتصادية. ولقد تحولت هذه الفكرة الأخيرة، إلى عقيدة لديها بعد منتصف القرن 20، ترسخت فيما بعد في العالم التسييري وانتقلت إلى مختلف دول العالم مع بداية القرن الحالي.

تجدر الإشارة إلى أن تعريف المسؤولية الاجتماعية هو ذلك المزيج المتناقض بين كون المسؤولية ناتجة عن سلوك طوعي من طرف المؤسسات، يجعلها مثالا للمواطنة الصالحة وتأخذ في اعتبارها الانشغالات الاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه. ومن جهة أخرى كون هذه السلوكيات -ذات المظهر الإرادي في غالبيتها- مُتمخضة عن التزامات قانونية

(Pasquero, 2013, pp. 47-48)

ولعل المتتبع لتاريخ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يمكنه تجاوز هذا المزيج المتباين، لكون المراد من هذه المسؤولية يتحقق سواء كان منطلقاً من رغبة طوعية أو امتثالاً لقهر قانوني. لكن لا مناص لنفس المتتبع من ألا يلاحظ وجود أزمة لدى الباحثين المهتمين بهذا المجال، مَرَدُّها هو اختلاف النظر إلى دور المؤسسة الاقتصادية في الحياة الاجتماعية. فهناك من يدعون إلى توسيع دور المؤسسة إلى ما وراء دورها الاقتصادي؛ فتتحمل نتائج وانعكاسات نشاطها على البيئة والمجتمع. وآخرون يحصر دورها في خلق الثروة لمساهميها وملاكها وترك ما وراء هذه الوظيفة للدولة ومؤسساتها، وبالتالي ينفون وجود مسؤولية كهذه. أدت أزمة الوجود هذه، إلى ظهور تجاذب نظري في تفسير الممارسات التي تتبناها المؤسسة الاقتصادية، بسبب انتماء التبعي-إلى فضاء يتقاطع فيه عالم المؤسسة والمجتمع، فعلى أساس تلك النظريتين المتناقضتين جاءت هذه التفسيرات مستندة على نظريات اقتصادية وأخرى سوسيولوجية وحتى من جانب المناجمنت باعتبار هذه الممارسات هي مدرجة ضمن وظائف إدارة المؤسسة الاقتصادية.

تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لقراءة هذه الأزمة المزدوجة التي يراها عديد من المختصين دافعا أفاد كثيرا في تطوير وبلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتقوية أساسه النظري. لذا نطرح التساؤل الآتي: ماهي ملامح ذلك النزاع حول مكانة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية من عدمها؟ وما علاقته بالتجاذب النظري الذي تركز عليه تفسيرات هذه المسؤولية؟

2. مدخل مفاهيمي

يثير البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ونظرياتها اختلافاً في استعمال بعض المصطلحات للإشارة إلى مفاهيم معينة. يمكن أرجاع هذا التباين بشكل رئيس إلى ترجمة هذه المصطلحات نحو العربية وكذلك إلى بعض الاختلاف الدلالي لها. لذا لا مفر لنا من أن نوضح هذا التضارب حتى لا يُشكل هذا الأمر التباساً لدى القارئ المتخصص أو غيره.

1.2 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يعد هذا المفهوم صيغة تعبيرية (locution) لثلاث كلمات مترجمة من اللغة الانجليزية (corporate social responsibility) حيث أن كل كلمة لها مدلولها وتعطي عدة تأويلات وصعوبات في الفهم (Capron & Quairel-Lanoizelée, 2013, p. 20). أول ما يلفت انتباهنا هو مصطلح "المسؤولية" الذي يثير عدة معان لدى الباحثين والمهتمين بهذا المجال، ما بين مدلوله القانوني الذي يعني تحميل شخص ما مسؤولية أفعاله مع إجباره على اصلاح خطئه. ففي أصلها كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات متجسدة في مسؤولية فردية لمسؤول المؤسسة، فأول صعوبة نصادفها هي كيفية اعتبار المؤسسة مسؤولة قانونيا وهي "شخص معنوي" وليست "شخصا طبيعيا"، مع الأخذ في الحسبان ذلك النقاش حول مسؤول المؤسسة ما بين كونه مالكا أو مسيرا، فعلى عاتق من تقع هذه المسؤولية؟

للخروج من هذا المأزق، جاء المعنى الفلسفي محررا لمصطلح "المسؤولية" من القيد القانوني، مفاده: تحمل الخطأ والتعرض للعقاب، فأصبح مرادفا لـ "الواجب و"الالتزام" أي أن الفرد يتصرف بطريقة مسؤولة لأنه يفكر في عواقب أفعاله. دُعِمَ هذا المعنى بواسطة علم الاجتماع، عندما استعمل فيبر مصطلح "المسؤولية" في بنائه للنموذج المثالي للأخلاق عن طريق مصطلحي "القناعة والمسؤولية". يرتكز الأول على احترام لا مشروط للقيم مهما كانت العواقب، وبالمقابل تفترض المسؤولية هنا، الاخذ بعين الاعتبار نتائج الأفعال. ويستدل فيبر بموقف الرجل السياسي الذي ينطلق من مسؤوليته فهو يستعمل أحيانا وسائل لا أخلاقية من أجل تحقيق غاياته الأخلاقية (Akoun & Ansart, 1999, p. 454).

أما كون هذه المسؤولية هي "اجتماعية" أم مجتمعية"، فلكلمة "الاجتماعي" (social) في اللسان العربي كما في الفرنسي عدة معان تجعل من فهم المسؤولية الاجتماعية مبهما، لأن الكثير من المفكرين يحصرون استعمال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في حقل علاقات "أرباب العمل- أجراء" نافيا بذلك الابعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة أي كل ما هو خارج الحقل السابق. وللتخلص من هذا الإبهام فهم يقترحون كلمة "المجتمعية" و باللغة الفرنسية

(sociétale) للدلالة على كل ما يتعلق بمسؤولية المؤسسات اتجاه المجتمع بالمعنى الواسع، أي تجاوز المقاربة الاجتماعية المحدودة في علاقات العمل داخل المؤسسة بين مختلف الفاعلين، نحو الممارسة المعيارية والارادية التي تصف ما يجب أن تكون التزامات المؤسسة اتجاه المجتمع بأكمله (Deslandes, 2012, p. 85).

لكننا لا نرى بأساً من استعمال المفردة الأولى أي "الاجتماعية" لأن المصطلح في أصله الانجلوأمريكي (social) يتضمن الأبعاد المجتمعية أيضاً. إن الأشكال الحقيقي، يكمن في ذلك الصراع ما بين وجود مسؤولية اجتماعية للمؤسسة الاقتصادية والاعتراف بها وبين انكار لها من الأساس، وهذا ما نسعى لتوضيحه في هذه الورقة البحثية. أما كلمة "مؤسسة" فلها دلالتان في الاستعمال الاصطلاحي، سندسعى لتبيينهما في العنصرين المواليين.

2.2 المؤسسة (Entreprise) :

تعتبر المؤسسة هنا "وحدة اقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات بهدف تجاري" (Bersinger, 2017, p. 13)، أي هي منظمة، يهدف صاحبها أو أصحابها إلى تحقيق الربح والمنفعة الاقتصادية عبر انتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع أو خدمات. وعلى هذا الأساس تنشأ المؤسسة الاقتصادية عبر القيام بسلسلة من العقود تجمع مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق المنفعة لكل الأطراف كالمساهمين والممولين والزبائن والأجراء ورجال البنوك والتأمينات. بهذا المعنى، تعد المؤسسة تنظيماً رسمياً مهيكلًا في إطار علاقات محددة السلطة والوظائف والمهام.

هناك من يستعمل مصطلح "منشأة" أو "منظمة الأعمال" ليشير لمعنى كلمة (Entreprise)، وهذا لكي يتجنب وقوع الالتباس الدلالي لكلمة "مؤسسة" مع معنى آخر لها سنراه في العنصر الموالي. رغم هذا، فضلنا استخدام مصطلح "مؤسسة" بسبب رواج استعماله في الأوساط الاقتصادية المهنية والأكاديمية.

3.2 المؤسسة (Institution) :

إن مفهوم المؤسسة "Institution" متعدد المعاني وملتبس ويثير عدة إشكاليات، وهو متغير الدلالة من تخصص إلى آخر. وبصفة عامة يشير إلى معنيين كبيرين:

- الأشكال الاجتماعية القائمة.

- العمليات التي من خلالها ينظم المجتمع نفسه (Hess & Savoye, 1981, p. 54)

ولهذا نجد استعمال مفهوم "المؤسسة" هنا عندما يتم الكلام عن بعض الأشكال التنظيمية التي أنشأها المجتمع مثل: المؤسسة الطبية والمؤسسات السياسية -أحزاب، برلمان- والمؤسسات الحكومية - الوزارات، الدوائر، البلديات، الهيئات الأمنية- والمؤسسات العلمية -الجامعات، مراكز البحث- والمؤسسات التربوية -المدرسة- والمؤسسة العائلية - الأسرة- هذا فيما يخص المعنى الأول .

أما المعنى الثاني فهو يشير إلى مجموع الممارسات والقواعد والإلزامات الاجتماعية التي من خلالها ينضبط السلوك. ويظهر بالخصوص في التحليل المؤسسي الذي يتبناه بعض الباحثين، حينما يدرسون تأثير المنظمات في البيئة المحيطة بهم وتأثيرهم بها. يبرز دور القيم والقواعد والأعراف هنا، وكيف تستجيب وتتعامل المؤسسات الاقتصادية مثلا للضغوط المؤسسية - اكرهات اجتماعية والزامات قيمية أو عرفية - التي يفرضها المحيط. إن هذه الضغوط المؤسسية مسؤولة عن تشكيل المعاني والتصورات عند الفاعلين المكونين لهذه المؤسسات الاقتصادية. سيتضح هذا الأمر أكثر عند تناولنا للنظرية المؤسسية الجديدة السوسيولوجية لاحقا في هذا المقال.

3. ملامح الأزمة الوجودية للمسؤولية الاجتماعية

بسبب ارتباط الناتج الإجمالي بزيادة الرفاهية التي عرفتها الثورة الصناعية، أصبحت تنمية الإنتاج الصناعي الهدف الرئيسي للدول ولو على حساب عواقب الازمات البيئية أو الاجتماعية لهذا السعي الشغوف للإنتاج. يعني هذا أن الرأسمالية الصناعية التي تلت الرأسمالية التجارية تميزت بميل كبير إلى الجانب الاقتصادي المربح على حساب الاهتمام بالجانب الاجتماعي أو البيئي المنعكس من نشاطها الاقتصادي.

سيتجسد هذا في الموقف الراض لوجود مسؤولية للمؤسسة الاقتصادية خارج دائرة الاقتصاد وتحقيق المنفعة، في طروحات كثير من الباحثين يأتي على رأسهم الاقتصادي الأمريكي الحائز على نوبل ميليتون فريدمان M.Friedman، لكن لفهم موقف هذا الأخير علينا أولاً أن نتناول ظروف نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، وفهم الموقف المؤيد لوجودها حتى نفهم الموقف المضاد لها.

1.3 بوادرنشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لقد تأخر ظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الاقتصاد الغربي، والذي بدأت بوادره مع ظهور ما يسمى بالأبوية الصناعية في نهايات القرن 19 وبدايات القرن 20 في الولايات المتحدة الأمريكية، أين يقوم رجال الأعمال بمبادرات خيرية لفائدة المجتمع المحلي، استجابة لتقاليد دينية بروتستانتية- انقاذ الروح في الآخرة- أكثر من استجابتها لرهانات عملية -استقطاب اليد العاملة الكفؤة- (Gond & Igalens, 2014).

يمثل المقال الرائد لـ ج.م. كلارك J.M Clark 1916 تفسيراً لهذا الانتقال في موقف رجال الأعمال، حيث اعتبر الاقتصاد الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" هو اقتصاد اللامسؤولية باعتبار أن الفرد متحرر من أي مسؤولية خارج النشاط الاقتصادي، في هذا الصدد يقول كلارك: " لقد ورثنا اقتصاد اللامسؤولية والاهمال [...] نحن محتاجون إلى اقتصاد المسؤولية، اقتصاد متطور ومتجسد في أخلاقيات الأعمال لدينا " (Clark, 1916, p. 210). فهو يدعو المنظومة الاقتصادية إلى أن تعطي الأولوية للاعتبارات الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

رغم الأسبقية الزمنية لطرح كلارك، إلا أن السبق الأكاديمي في تناوله يرجع إلى الاقتصادي الأمريكي هاوارد روثمان باون H.R.Bowen الذي نشر مؤلفه الشهير الموسوم بـ المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال 1953. قام هاوارد روثمان باون بمساءلة المهمة الحصرية للمؤسسات الاقتصادية ، منطلقاً من فكرة أنّ المؤسسات هي مراكز حيوية للقرار

والسلطة، وأفعالها تمس حياة المواطنين في ميادين مختلفة وبالتالي فالمؤسسات هي مسؤولة عن هذه الأفعال في فضاء أوسع من الفضاء الاقتصادي، فمن مصلحتها أن تأخذ بعين الاعتبار الضغوطات الاجتماعية المختلفة. وهذا عبر "التزام رجال الأعمال بوضع سياسات وأخذ قرارات واتباع مسارات عمل تستجيب لأهداف وقيم مرغوبة داخل مجتمعنا" (Bowen, 2013, p. 6).

بتعبير آخر، أتاح هذا المفهوم لـ باون فرصة لبلورة أهداف الاقتصاد الأمريكي وهي: العدالة والحرية وتنمية الأشخاص، والمنبثقة من خصائص اجتماعية وثقافية ومؤسسية أمريكية بالتحديد أين يعتبر الفرد هو مركز كل شيء. وعليه فالمسؤولية تنطلق من أخلاق الفرد المسير اتجاه الفرد الذي يقع في محيط المؤسسة أو الذي يقع في نطاق اهتمامها.

2.3 الموقف المنكّر لـ تيودور ليفيت:

لقد أحدث كتاب باون واعترافه الأكاديمي الصريح بالمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال والمؤسسات بصفة عامة ضجة في الوسط العلمي الاقتصادي، والذي بدأ يعرف شبه اجماع حول أهمية وجود مسؤولية للمؤسسة تتعدى حدودها الاقتصادية. في هذا الصدد وبمناسبة عيدها الخمسين، عقدت مجلة هارفارد للأعمال مؤتمرا في 5 سبتمبر 1958 حول هذا الموضوع، وضمن عدد خاص تبعا للملتقى أعلن الاقتصادي المرموق تيودور ليفيت T.Levitt في مساهمته برفض صريح وواضح لأطروحة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

يفصل تيودور ليفيت بكل وضوح ما بين دور المؤسسة الاقتصادية وأدوار باقي المؤسسات في المجتمع، ويضع عبء التكفل باحتياجات المجتمع خارج دائرة الاقتصاد على عاتق الدولة ومؤسساتها، بل ويضع هذا شرطا لنجاح عالم الأعمال قائلا "سيمتلك عالم الأعمال فرصا أفضل بكثير للبقاء إذا كانت أهدافه ذات معنى" (Levitt, 1958, p. 49)، ويشترط أن يركز عالم الاقتصاد والأعمال على هدفه التقليدي وهو تعظيم الأرباح وأن تركز الدولة على أهدافها وهي التكفل بالصالح العام والرعاية المجتمعية.

3.3 مليتون فريدمان وأطروحته التحطيمية:

بقي طرح ليفيت ونقده للمسؤولية الاجتماعية دون سند أكاديمي كبير إلى أن جاء يوم 13 سبتمبر 1970 بنشر فريدمان مقاله الشهير في مجلة نيويورك تايم مصرحا بشكل مباشر: "إذا كانت المؤسسة تحترم قواعد اللعب أي منافسة حرة ومفتوحة، فإنها لا تملك إلا مسؤولية اجتماعية وحيدة وهي تجميع مواردها من أجل تعظيم أرباحها" (Bory & Lochard, 2009, p. 44).

أتى مقال فريدمان في سياق يتساءل فيه عن أهداف المؤسسة، فهو يشير إلى أن المالكين هم المخولون أساسًا بتحديد هذه الأهداف، وبالتالي فغاية المؤسسة الوحيدة هي تحقيق الأرباح لصالح أصحاب رأسمال المؤسسة وحاملي الأسهم، وأي هدف لا يدخل في هذا الإطار يعدّ مؤثرًا على تنافسيته (Baudry & Chassagnon, 2014, p. 105). مضيفا أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة هي الرفاهية المالية للمساهمين فقط، بينما الرفاهية الجماعية لا يضمنها السلوك الأخلاقي للمؤسسة وإنما تضمنها اليد الخفية، أحد ركائز النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي واصلت نهج المدرسة الكلاسيكية في هذا المبدأ (Turcotte & M'zali, 2004, pp. 95-96).

إن أطروحة المسؤولية الاجتماعية في نظر فريدمان من الأساس هي تحطيمية لأهداف المؤسسة الاقتصادية، حيث تحصر مسؤولية المؤسسة اتجاه مالكيها فقط، مبرّرا موقفه بكون المؤسسة لها وظيفة واحدة وهي الإنتاج، وليس لها مسؤولية غير ذلك، فالأشخاص فقط من لديهم الواجب الأخلاقي وروح المسؤولية، أما المسكرون فهم وكلاء عند المؤسسة (Tahri, 2014, p. 38). وعليه يوافق فريدمان طرح ليفيت كما رأينا سابقا، بخصوص مخاطر المسؤولية الاجتماعية، حيث يقول هذا الأخير "كما في حرب جيدة عليه [المسير] أن يقاتل بشجاعة وبسالة وخصوصا دون أخلاق" (Mercier, 2004, p. 64).

4. التنظير للمسؤولية الاجتماعية بين الرفض والاعتراف:

إن الموقف النظري المتطرف لفريدمان بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، ينطلق من منظوره العام لهذه المنظمة ودورها في عالم الأعمال. ساهم كل هذا في نشر الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية ولا أدل على ذلك من ظهور مقاربات تنتمي إلى علم الاقتصاد تعترف بوجودها، كما كان لكل من المناجمنت والسوسيولوجيا نصيب في هذا.

1.4 منظوران للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

خلق تباين المواقف اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، واقعا تنظيريا متنوعا، يركز اطاره التحليلي على منظورين متناقضتين لدور المؤسسة الاقتصادية في المجتمع، تندرج ضمنهما مختلف التخصصات العلمية التي تهتم بهذا الموضوع. يرفض المنظور الأول الإسهام الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية وهو ما ميز فئة من المختصين في علم الاقتصاد أهمهم ليفيت وفريدمان في مقاربتهما النيوكلاسيكية التي تضع المساهمين Shareholders على رأس اهتماماتها، إلى غاية وصول هذا الموقف لأوجه متجسدا في رفض مطلق واتهام صريح لهذه المسؤولية بافساد الدور الاقتصادي للمؤسسة مع المفكر هندرسون D.Henderson .

أما المنظور الثاني، فيندرج ضمن طرح باون ونظيرته التفاضلية التي تُقَرُّ بالدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق تولي رجال الأعمال لزام المبادرة الاجتماعية، وهو طرح لاقى رواجا واسعا بين مختلف التخصصات العلمية. وهذا ما تحاول نظرية الاعتماد على الموارد المنتمية لعلم الاقتصاد تفسيره، وأيضا النظرية السوسيولوجية: المؤسساتية الجديدة، وأخيرا يَرُدُّ المناجمنت بواسطة النظرية ذائعة الصيت: أصحاب المصلحة Stakeholders، مباشرة على المقاربة الاقتصادية النيوكلاسيكية المرتكزة على أولوية المساهمين Shareholders، وذلك بجعل أصحاب مصلحة المؤسسة أطرافا يجب عليها أن تأخذهم بعين الاعتبار في عملية التسيير.

2.4 النظرية الرافضة للمسؤولية الاجتماعية:

ترفض النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية المذكورة سابقا (la théorie économique néoclassique)، وجود المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اتجاه طرف غير المؤسسة نفسها، فقد اعتبر أهم ممثلي هذا الاتجاه تيودور ليفيت وميلتون فريدمان و دفيد هندرسون 1958 و1970 و2001 على الترتيب، ضرورة وجود فصل وحاجز بين الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة، أي تحقيق الربح والوظيفة السياسية والاجتماعية والتي لا تعني الوكلاء الاقتصاديين بل تخص الوكلاء المنتخبين ديمقراطيا (Amaazoul, 2021, p. 60).

تعتمد هذه النظرية على مسلمتين: تنص الأولى على أن الدولة هي الفاعل السياسي والعمومي الوحيد، وأن المؤسسات الاقتصادية هي فاعل خاص وهذه الأخيرة غير ملزمة بعرض خدماتها غير الاقتصادية على الفضاء العمومي، أو تبرير سلوكياتها بما أنها لم تخرق القانون المنظم لها. وتعتبر المسلمة الثانية، المؤسسات فاعلا اقتصاديا خالصا، همّه هو المساهمة في رفاهية المجتمع عبر أفعال تصب في مصلحتها، وهي أفعال تعطيها النتائج المحصل عليها الشرعية.

في هذا الصدد، يعيد ليفيت التأكيد على أن دور المؤسسة هو اقتصادي بحت، لا يجب أن يمتد نحو الفضاء المجتمعي الذي هو من صميم عمل السياسيين والدولة، فيلزم أن تنفصل مهام كل من المجتمع والمؤسسة، وأن يركز كل طرف في مجال اختصاصه وهذا لفائدة الصالح العام. فأكبر خطر حسب ليفيت هو أن تراقب الحكومة المؤسسة أو العكس، ويرى أيضا أن تدخل عالم الأعمال في الفضاء السياسي يهدد السير الحسن للمجتمع الديمقراطي التعددي، وتورط المؤسسة في أعمال الدولة هو مفسد للنسق الاقتصادي.

ويعتقد فريدمان كذلك، أن المؤسسة لها مسؤولية وحيدة وواحدة تجاه مساهمها ومالكها أي مسؤوليتها الاقتصادية فقط، أما كل ما هو خارج عن المؤسسة واهتماماتها الاقتصادية فهو ينتمي للرفاهية الجماعية، لا يضمنه السلوك الأخلاقي للمؤسسات بل تضمنه اليد الخفية عن طريق السوق الحرة؛ التي

تُولد الانتاجية والابتكار والثروة الجماعية (Bettache, 2015, p. 9). وأنهم إذا استثمروا أموال المؤسسات في برامج المسؤولية الاجتماعية، فهم:

- إما ضد واجباتهم بتأمين حقوق المساهمين بسبب إنقاص الربح.
- وإما يُحْمَلون المستهلكين أو الموظفين التكلفة الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها المؤسسة.

وفي نفس سياق ليفيت وفريدمان، يبرز المفكر ديفيد هندرسون 2001، الذي يعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مناهضة لعالم الأعمال بوصفها فضيلة مُضَلِّلَة (Misguided Virtue). قام هذا المفكر بهجوم فكري شديد ضد فكرة المسؤولية الاجتماعية، واعتبر أن المؤسسات التي تدعم الفكرة هي في الحقيقة تقف في صف الجماعات النشطة المناهضة لعالم الأعمال. فإن هذه المؤسسات حسبه، غير واعية بكونها تركز على المنافسة والحرية الاقتصادية وأن تبنيها لسياسة كهذه هو خطأ منها في الدفاع عن اقتصاد السوق. وأيا كان مسعى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إراديا أم مُقَنَّنا، فإن هندرسون لا يوافق خوفه من أن يكون هذه المسعى يخفي إرادة لتغيير قواعد اللعب التي تحدد دور المؤسسة في المجتمع، وأن تبني المسؤولية بشكل عام من قبل الشركات من شأنه أن يقلل من الرفاهية ويقوض اقتصاد السوق (Henderson, 2001, p. 18).

3.4 النظريات المُعترفَة بالمسؤولية:

جاء رد الفعل تجاه الطرح النظري الرافض للمسؤولية الاجتماعية قويا في حجه، متنوعا في تخصصاته ما بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والمناجمنت.

1.3.4. نظرية الاعتماد على الموارد:

تنتهي هذه النظرية إلى علم الاقتصاد، تم وضع أسسها من طرف المفكرين بيفر و سالانسيك J.Pfeffer, G.Salancik عام 1978، توضح الاعتماد المتبادل بين المحيط والمنظمة أين تعتبرهما (هذه النظرية)، مجموعة من التحالفات يتم فيها تبادل التأثير والسيطرة. فمهمة المنظمة هنا هو إقامة تحالف كاف من أجل بقائها (Landrieux-Kartouchian, 2010).

(p. 92)، تحلل هذه النظرية المحيط بوصفه تحد صعب، وعلى المؤسسة الاقتصادية-التعامل معه بهدف التقليل من الاعتماد عليه. وتؤكد أن بقاء المنظمة يعتمد على موقفها في كيفية التعامل مع طلبات المجموعات المختلفة، وبالأخص تلك المجموعات التي تشكل مواردها عاملا حاسما من أجل بقاء المنظمة، مثل الزبائن والمؤمنين.

ففي تقدير بفيفر وسلانسيك، لا توجد منظمة خاضعة لسيطرتها المطلقة لأنها تستورد مواردها من بيئتها الاجتماعية، وبذلك فهي تعتمد عليها ويرجع بقاؤها إلى التكيف مع هذه البيئة (Charreire petit, 2017, p. 152). إن مصادر هذه الموارد هي عبارة عن جماعات وفاعلين، يتوجب على المؤسسة أن تستجيب لضغوطهم من أجل بقاء نشاطها، فتتغير هذه النظرية مصادر الموارد كأصحاب مصلحة ترى أن وجودهم ضروري لبقاء المؤسسة ودوامها. لكن ما يعاب على هذه النظرية هو حصرها أصحاب المصالح في الأطراف التي تمثل موردا لبقاء المؤسسة - الزبائن والمؤمنون - وتهمل باقي أصحاب المصالح الأخرى غير المتعاقدة معها، أي التي لا تشكل عائقا أمام استمراريتها، رغم وجودهم في محيطها مثل الجمعيات ومختلف المنظمات العلمية والثقافية كالجامعات والمعاهد، وهو ما استدركته نظرية أصحاب المصلحة فيما بعد.

2.3.4 المؤسساتية الجديدة السوسيولوجية:

تنتهي هذه النظرية إلى علم الاجتماع، انبثقت عن سوسيولوجية التنظيمات نهاية سنوات 1970، مرتكزة على إرث دوركايمي وعلى مسلمة الكليانية، بفرض أن المجتمع لا يمكن اختزاله في مجموع السلوكيات الفردية وأن البنية الاجتماعية هي عامل حاسم يتجاوز الفرد ويحدده.

أرادت المؤسساتية الجديدة السوسيولوجية تجاوز اطار التحليل الذي تبناه الاتجاه الاستراتيجي، خاصة وأن جذورها تمتد إلى المؤسساتية القديمة لـ فيليب سلزنيك وزملائه 1949-1957، فكلاهما يشترك في النظرة التشكيكية نحو نموذج الفاعل العقلاني وفي

اعتبار المؤسسة « Institutionnalisation » عملية تجعل المنظمات أقل ميلا نحو العقلانية الأدائية، وتهتمان كذلك بالتفاعلات بين المنظمات ومحيطها وتطمحان إلى كشف جوانب الحقيقة البعيدة عن الوصف الرسمي والكلي للمنظمات (Dimaggio & Powell, 1997, p. 126).

تؤكد هذه النظرية على أن ظروف المحيط لا يمكنها أن تنفصل عن تمثيلات الفاعلين وأن القيم السائدة في السياق الاجتماعي وهي مدرجة ضمن أنشطة المؤسسة، ترى أيضا أن المؤسسات السياسية (Institutions politiques) تؤثر على الفاعلين وعلى العمليات الاجتماعية (Hervier, 2010, p. 374). لذا تشكل المؤسسات في هذه المقاربة المتغير المستقل أي المتغير التفسيري الذي تفسر عبره سلوكيات وسياسات مختلف الفاعلين في المجتمع، ويتعدى الأمر إلى غاية المساهمة في تشكيل الفاعلين أصلا. إذن فالمؤسسات (Institutions) تحدد الفاعلين وتشكل اهتماماتهم وتفضيلاتهم.

على ضوء هذا، فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية تُفسَّر على أنها تعديلات تقوم بها هذه المؤسسات في سياساتها لكي تتكيف مع القيم المسيطرة في المجتمع (Dupuis, 2011, p. 71). ويصف المفكرون بأن هذه العمليات، تهدف إلى البحث عن الشرعية التي تحقق لها قبولا عند المجتمع، وتسهل لها الحصول على ما يسميه الاقتصاديون رخصة العمل والتشغيل (Licence to operate) التي تدمج ما بين منظوري السمعة والشرعية (Pesqueux, 2009, p. 138). تسمح لهذه الرخصة في سوق ما، بتقليل المخاطر عبر استباق التوقعات السياسية والاقتصادية والثقافية أو البيئية لأصحاب المصالح.

والواقع أن المؤسسة الاقتصادية عندما تدخل سوقا ما أو تقوم باستثمار معين، فإن سلوكها سيؤثر على الأفراد والجماعات المرتبطة بها. وعليه سيكون من الأفضل لها أن تفهم وتستوعب جميع الرهانات المتوقعة من أصحاب المصلحة والتي تجعل عملها في الميدان واقعا وسهلا. لذا، فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حسب هذه النظرية هي استجابة

مؤسساتية من طرف الشركات أو المنظمات أو المؤسسات الاقتصادية لضغط المحيط وهذا بغرض قبول هذا الأخير لها في المجتمع حسب القواعد والقيم المرغوبة. لذا يكون تطبيق المسؤولية الاجتماعية هو انعكاس لتلك القواعد والقيم.

3.3.4 نظرية أصحاب المصلحة:

" ظل الحق لوقت طويل، ملازما للمساهم داخل المؤسسة في تحديد القيم التي يتوجب اتباعها، وأهم قيمة هي المرتبطة بتغيرات أسعار الأسهم في السوق وبالعائد الذي يعود على حاملها. إن إنجيل الاقتصاد الكلاسيكي ليس هو المسؤولية ولكنه الملكية وقيمة التبادل في الأسواق" (Lépineux, Rosé, Bonanni, & Hudson, 2016, p. 51). تعبر هذه الفقرة بشدة عن الموقف الذي تبنته المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية والتي تناولنا أفكارها سابقا، والتي تحصر مسؤولية المؤسسة اتجاه المساهمين فقط. إن كثيرا من الباحثين هم ضد هذه النظرة الضيقة لمسؤولية المؤسسات ويرون أن هناك عقدا خفيا ما بين المؤسسة والمجتمع إذا نُقِض فإن المؤسسة ستفقد شرعيتها ووظيفتها (Turcotte & M'zali, 2004, p. 96).

هذا الصراع -إن صح التعبير- بين حاملي الحق في الملكية والمساهمة وما بين الأطراف التي تملك معهم المؤسسة عقدا خفيا، دفع المؤسسات إلى بعث خطط تسييرية جديدة واتباع مناجمت يسعى إلى تبني هذه الروح التي بدأت تعود بعد سيطرة مؤقتة للنظرة الاقتصادية الليبرالية. برز هذا في الكتاب الشهير: "المناجمت الاستراتيجية مقارنة أصحاب المصلحة" لصاحبه ادوارد فريمان R.E.Freeman المفكر المركزي لنظرية أصحاب المصلحة.

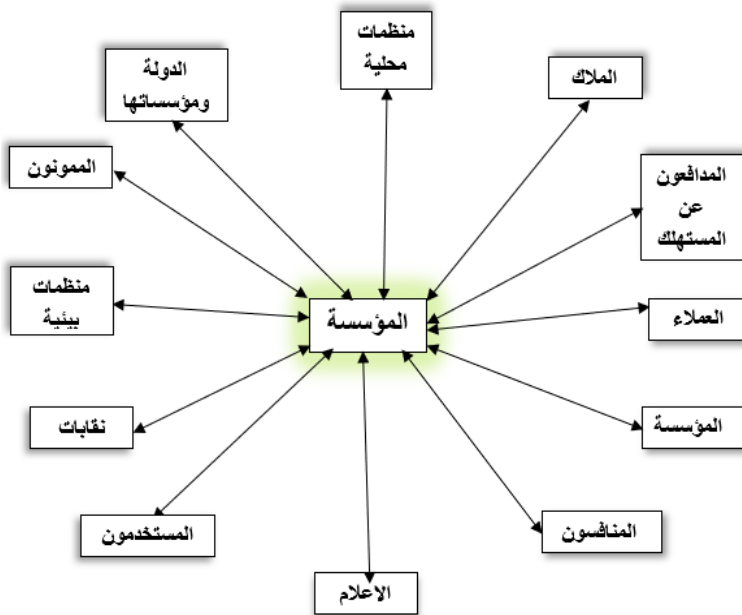
إن مفهوم أصحاب مصلحة يشكل المحاولة الثانية لإعادة بلورة نظرية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بعد المحاولة الأولى لـ باون، وهذا راجع لعاملين اثنين:

- العامل الأول، يتمثل في كونه حظي بانتشار كبير في الأوساط الأكاديمية كما تدل عليه المنشورات التي تستدل بنظرية أصحاب مصلحة في المجالات الدولية الأكاديمية الأكثر انتقائية في ميدان المناجمت الإستراتيجي.

- أما الثاني، فهو يعتبر حالياً المفهوم الجامع الذي يمكنه أن يوحد ويعيد البناء النظري لحقل الأعمال والمجتمع (Acquier & Aggeri, 2007, p. 141).

لمحاولة الإحاطة بهذه النظرية الهامة التي فرضت نفسها تدريجياً كمرجع نظري مهيمن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Pestre, 2013, p. 32)، لا مفر لنا من أن نشير إلى التعريف الذي وضعه فريمان في مؤلفه سابق الذكر حيث اعتبر أن أصحاب المصلحة في أي منظمة هم: "كل جماعة أو فرد يؤثر أو يتأثر بتحقيق لمنظمة لأهدافها" (Freeman, 1984, p. 46). لخص فريمان مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشكل التالي:

الشكل 1: تقسيم فريمان لأصحاب المصلحة



المصدر: Freeman, 1984, p. 25

ما يلاحظ في هذا التقسيم، وجود أربع مجموعات لها علاقة مباشرة مع المؤسسة وهم الملاك والمستخدمون والزبائن والممونون، أما باقي المجموعات، فهي في علاقة غير

مباشرة معها. نالت هذه النظرية شهرة كبيرة حتى أصبحت الواجهة المميزة عند تحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وقد اختارتها اللجنة الاقتصادية الأوروبية عندما أصدرت كتابها الأخضر الشهير عام 2001، لذلك ركزت على أصحاب المصلحة في تعريفها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

5. خاتمة:

تشكل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فرصة فريدة لدراسة الظواهر التي تميز واجهة العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والمجتمع. ففي مرحلة الثلاثين سنة المجيدة (Les trente glorieuses) عرف المجتمع العالمي طفرة رهيبة في الانتاج والاستهلاك، لعبت فيه المؤسسة الاقتصادية دورا رئيسا. هذا الدور كان محل نزاع بين المنظرين وأهل الاختصاص، بين من يحصره في دور اقتصادي كلاسيكي للمؤسسة وهو الانتاج وتعظيم الارباح، وبين من يوسع تدخل المؤسسة الاقتصادية وتفاعلها مع مكونات المجتمع ولعبها لدور اجتماعي.

انعكس هذا النزاع في موقفين متناقضين حول ما اصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فقد برر الرافضون لوجود المسؤولية الاجتماعية وهم أنصار المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية، بكون هذه المسؤولية هي تراجع عن الحرية المطلقة للمؤسسة وكيف أن انخراط المؤسسة في هذه المبادرات، يعد خضوعا لالتزامات تقوض سطوة "اليد الخفية" التي تضمن بقاء ونماء الاقتصاد وهذا ما أكدت عليه النظرية النيوكلاسيكية.

أما أنصار المسؤولية الاجتماعية فقد اعتبروها تكملة لدور المؤسسة الاقتصادي وتحملا منها للنتائج المترتبة عن استغلال الموارد التي يوفرها المجتمع والبيئة، وانعكاسا للقيم التي يحملها مسيروها ومالكوها، وانعكاسا لتعاملها مع مختلف الأطراف المالكين للموارد التي يركز عليها بقاؤها، هذا ما حاولت نظرية الاعتماد على الموارد تفسيره. وكذلك يشكل المجتمع ضغطا عبر مؤسساته المختلفة سياسية أو اجتماعية أو بيئية، مما يجعل الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات الاقتصادية) يستجيبون لهذا الضغط عبر تكيفهم مع القيم المجتمعية وتعديل سياساتهم ومبادراتهم وهذا ما تسعى النظرية المؤسسية السوسيولوجية إلى تفسيره.

ثم جاءت نظرية أصحاب المصلحة كتنويع لكل ما سبق ذكره، خاصة وأن منظريها يرون أن الفصل ما بين العوالم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وما هو عمومي وما هو خاص قد تقلص بشكل كبير. وأن بقاء المؤسسة وازدهارها مرهون بعدم الاستغناء عن أصحاب مصلحتها. ولهذا يتوجب على المؤسسة أن تضع استراتيجيتها التسييرية دون أن تهمل توقعاتهم. الجدير بالذكر، أن البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية مازال يشكل فضاء خصبا للدارسين، خاصة وأن العلاقة "مؤسسة اقتصادية / مجتمع" واجهة للكثير من التفاعلات السوسيو-اقتصادية، التي تحمل في طياتها آفاقا بحثية عابرة للتخصصات (transdisciplinaire) تشكل تحديا معرفيا ونظريا يجب أن ينال اهتمام الأسرة العلمية.

6. قائمة المراجع:

List of references translated into English :

Books :

- Akoun, A., & Ansart, P. (1999). *Dictionary of Sociology*. Paris: Le Robert et seuil.
- Amaazoul, H. (2021). *Corporate social responsibility and financial performance*. Paris: L'harmattan .
- Baudry , B., & Chassagnon, V. (2014). *Economic theories of the firm*. Algiers : Hibr.
- Bersinger, S. (2017). *About the firm*. Paris: L'harmattan .
- Bettache, M. (2015). *Corporate social responsibility: mirage or reality*. Quebec: Laval University Press.
- Capron, M., & Quairel-Lanoizelée, F. (2013) *Corporate social responsibility*. Algiers: Hibr.
- Charreire petit, S. (2017). Jeffrey Pfeffer and Gerald Salancik: Resource dependence is strategic. In S. Charreire petit , & I. Huault, *The great management authors* (pp. 151-165). Caen: EMS. doi:10.3917/ems.charr.2017.01.0151
- Deslandes, G. (2012). *Ethical management*. Paris: Dunod.
- Gond, J.-p., & Igalens, J. (2014). *The corporate social responsibility* (éd. 4e). Paris, France: PUF. Accessed May 27, 2015, on https://www-cairn-info.snd11.arn.dz/article_p.php?ID_ARTICLE=PUF_GOND_2014_01_0007#pa7
- Hervier, L. (2010). Sociological neo-institutionalism. In S. Jacquot, & P. Ravinet, *Dictionary of Public Policy* (pp. 374-383). Paris: Sciences Po.

- Hess, R., & Savoye, A. (1981). *Institutional analysis: what I know ?*. Paris: PUF.
- Landrieux-Kartouchian, S. (2010). *Organization theories*. Paris: Gualino et Lextenso.
- Lépineux, F., Rosé, J.-J., Bonanni, C., & Hudson, S. (2016). *CSR - Corporate social responsibility: theories and practice*. Paris: Dunod.
- Mercier, S. (2004). *Ethics in the firm*. Paris: La Découverte .
- Pasquero, J. (2013). Corporate responsibility: the trajectory of an idea. In C. Gendron, & B. Girard, *Rethinking Corporate Social Responsibility: The Montreal School*. (pp. 47-61). Paris: Armand Colin.
- Pestre, F. (2013). *Multinational corporate social responsibility: strategies and implementation*. Paris : L'Harmattan.
- Tahri, N. (2014). *Corporate social responsibility and citizenship behaviors*. Paris: EMS.
- Turcotte, M., & M'zali, B. (2004). The financial industry and responsible funds. In Tremblay and Rolland, *corporate social responsibility and responsible finance* (pp. 95-107). Sainte-Foy : PUQ.
- Articles :**
- Bory, A., & Lochard, Y. (2009). CSR: a political Trojan horse? . *Practical sociologies* (18), pp. 39-50. doi:10.3917/sopr.018.0039
- Acquier, A., & Aggeri, F. (2007). A genealogy of managerial thinking on CSR. *French Management Review*, X(180), 131-157. doi:10.3166/rfg.180.131-157
- Dimaggio, P., & Powell, W. (1997). Neo-institutionalism in organizational analysis. *Politix*, X(40), 113-154. doi:10.3406/polix.1997.1703
- Dupuis, J.-C. (2011). Responsible management: a model for managing moral obsolescence. *French Management Review* (215), 69-85. Recovered on <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2011-6-page-69.htm&wt.src=pdf>
- Pesqueux, Y. (2009). Corporate social responsibility: a dialogue without an interlocutor? *Social life*(3), 137-154. doi:10.3917/vsoc.093.0137

List of english references:

- Bowen, H. (2013). *Social responsibilities of the businessman* (éd. 2e). Iowa : University of Iowa Press.
- Freeman, E. (1984). *Strategic management: a stakeholder approach*. Massachusetts : Pitman.
- Clark, J.-M. (1916, March). The changing basis of economic responsibility . *the journal of political economy*, XXIV(3). doi:org/10.1086/252799
- Levitt, T. (1958, Septembre - Octobre). The Dangers of Social Responsibility . *Harvard Business Review*, pp. 41-50. doi: 10.4236/ojbm.2019.74139

Liste de références françaises :

Ouvrages:

- Akoun, A., & Ansart, P. (1999). *Dictionnaire de sociologie*. Paris: Le Robert et seuil.
- Amaazoul, H. (2021). *Responsabilité sociétale des entreprises et performance financière*. Paris: L'harmattan .
- Baudry , B., & Chassagnon, V. (2014). *Les théories économiques de l'entreprise* . Alger : Hibr.
- Bersinger, S. (2017). *L'entreprise: pour la connaître* . Paris: L'harmattan .
- Bettache, M. (2015). *Responsabilité sociale des entreprises: mirage ou réalité*. Québec: Presses de l'Université Laval.
- Capron, M., & Quairel-Lanoizelée, F. (2013). *La responsabilité sociale d'entreprise* . Alger: Hibr.
- Charreire petit, S. (2017). Jeffrey Pfeffer et Gerald Salancik : La dépendance des ressources est stratégique. Dans S. Charreire petit , & I. Huault, *Les grands auteurs en management* (pp. 151-165). Caen: EMS. doi:10.3917/ems.charr.2017.01.0151
- Deslandes, G. (2012). *Le management éthique*. Paris: Dunod.
- Gond, J.-p., & Igalens, J. (2014). *la responsabilité sociale de l'entreprise* (éd. 4e). Paris, France: PUF. Consulté le Mai 27, 2015, sur https://www-cairn-info.snd11.arn.dz/article_p.php?ID_ARTICLE=PUF_GOND_2014_01_0007#pa7
- Hervier, L. (2010). Néo-institutionnalisme sociologique. Dans S. Jacquot, & P. Ravinet, *Dictionnaire des politiques publiques* (pp. 374-383). Paris: Sciences Po.
- Hess, R., & Savoye, A. (1981). *L'analyse institutionnelle: que sais-je ?*. Paris: PUF.
- Landrieux-Kartouchian, S. (2010). *Théories des organisations* . Paris: Gualino et Lextenso .

- Lépineux, F., Rosé, J.-J., Bonanni, C., & Hudson, S. (2016). *La RSE - La responsabilité sociale des entreprises : Théories et pratiques*. Paris: Dunod.
- Mercier, S. (2004). *L'éthique dans l'entreprise*. Paris: La Découverte .
- Pasquero, J. (2013). La responsabilité de l'entreprise: trajectoire d'une idée. Dans C. Gendron, & B. Girard, *Repenser la responsabilité sociale de l'entreprise: L'école de Montréal*, (pp. 47-61). Paris: Armand Colin.
- Pestre, F. (2013). *La responsabilité sociale des entreprises multinationales : stratégies et mise en œuvre*. Paris : L'Harmattan.
- Tahri, N. (2014). *Responsabilité sociale des entreprises et comportements citoyens*. Paris: EMS.
- Turcotte, M., & M'zali, B. (2004). L'industrie financière et les fonds responsables. Dans Tremblay et Rolland, *responsabilité sociale d'entreprise et finance responsable* (pp. 95-107). Sainte-Foy : PUQ.
- Articles :**
- Bory, A., & Lochard, Y. (2009). La RSE :un cheval de Troie politique ? . *Sociologies pratiques*(18), pp. 39-50. doi:10.3917/sopr.018.0039
- Acquier , A., & Aggeri, F. (2007). Une généalogie de la pensée managériale sur la RSE. *Revue française de gestion*, X(180), 131-157. doi:10.3166/rfg.180.131-157
- Dimaggio, P., & Powell, W. (1997). Le néo-institutionnalisme dans l'analyse des organisations. *Politix*, X(40), 113-154. doi:10.3406/polix.1997.1703
- Dupuis , J.-C. (2011). Le management responsable: un modèle de gestion de l'obsolescence morale. *Revue française de gestion* (215), 69-85. Récupéré sur <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2011-6-page-69.htm&wt.src=pdf>
- Pesqueux, Y. (2009). La responsabilité sociale de l'entreprise: un dialogue sans interlocuteur ? *Vie sociale*(3), 137-154. doi:10.3917/vsoc.093.0137